

قم بالإدراج في الشريط الأيمن:

أجرى بحث استكمال مسح الموازنة المفتوحة الخاص بالمملكة العربية السعودية:
مبادرة الموازنة المفتوحة

منظمة شراكة الموازنة الدولية (International Budget Partnership)
مركز الموازنة وأولويات السياسة (Center on Budget and Policy Priorities)
820 First Street NE, Suite 510
Washington, DC 20002
هاتف: (202) 408-1080

مؤشر الموازنة المفتوحة - المملكة العربية السعودية 2010

معلومات ضئيلة - معلومات الحد الأدنى - بعض المعلومات - معلومات مهمة - معلومات شاملة
إجمالي النقاط: 1 من أصل 100 نقطة. توفر للجمهور معلومات ضئيلة في تقارير الموازنة التي تقدمها.

قم بالإدراج: الرسم البياني (مجموع نقاط مؤشر الموازنة المفتوحة في دراستين مسحيتين & كيف تقارن السعودية بجيرانها؟) والخريطة
بالقرب من الجزء العلوي

النتائج الرئيسية

تم استخدام نقاط عدد 92 سؤالاً مستمداً من مسح الموازنة المفتوحة (انظر مربع النص) لتجميع نقاط أهداف وتصنيفات الشفافية النسبية لكل دولة. وتشكل هذه النقاط مؤشر الموازنة المفتوحة.

بلغ مجموع نقاط السعودية 1 من أصل 100 نقطة، والذي يشير إلى أن الحكومة لا توفر للجمهور أية معلومات مهمة عن موازنة الحكومة المركزية وأنشطتها المالية التي قيمها مسح الموازنة المفتوحة، مما يجعل من المستحيل بالفعل على المواطنين مساءلة الحكومة عن إدارتها للأموال العامة.

وتوفر معظم الدول الأخرى المشمولة بالمشح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معلومات عن الموازنة أكبر بكثير مما توفره السعودية. وتشمل هذه الدول مصر (49)، والأردن (50)، ولبنان (32)، والمغرب (28)، واليمن (25). هذا ويبلغ المتوسط العالمي لمجموع نقاط مؤشر الموازنة المفتوحة 42 نقطة.

المعلومات الواردة في تقارير الموازنة الحكومية

مدى كفاية وتوفر تقارير الموازنة الثمانية الرئيسية

التقرير	مستوى تقدير المعلومات *	حالة النشر
بيان ما قبل الموازنة	E	لم يتم إعداده
مشروع موازنة السلطة التنفيذية	E	تم إعداده ولم ينشر
الموازنة المقررة	E	تم إعداده ولم ينشر
موازنة المواطنين	E	لم يتم إعداده
تقارير خلال السنة	E	لم يتم إعداده
مراجعة نصف السنة	E	لم يتم إعداده
تقرير نهاية السنة	E	تم إعداده ولم ينشر
تقرير تدقيق الحسابات	E	تم إعداده ولم ينشر

* تم حساب درجات شمولية المعلومات الواردة في كافة التقارير ومدى إمكانية الاطلاع عليها من واقع متوسط النقاط التي تم الحصول عليها بناءً على مجموعة فرعية من الأسئلة المستمدة من مسح الموازنة المفتوحة المتعلقة بكل تقرير من هذه التقارير. وتم تصنيف متوسط النقاط التي تتراوح من 0 إلى 20 (معلومات ضئيلة) بالمستوى E، والتي تتراوح من 21 إلى 40 (معلومات الحد الأدنى) بالمستوى D، والتي تتراوح من 41 إلى 60 بالمستوى C (بعض المعلومات)، والتي تتراوح من 61 إلى 80 (معلومات مهمة) بالمستوى B، والتي تتراوح من 81 إلى 100 (معلومات شاملة) بالمستوى A.

يعد تقرير مشروع موازنة السلطة التنفيذية أهم مستند لسياسة الحكومة، حيث يعرض كيفية اعتزام الحكومة القيام بجمع الإيرادات، وجهات تخصيص هذه الأموال، وبالتالي وضع أهداف هذه السياسة موضع التنفيذ. وفي السعودية، يتم إعداد مشروع الموازنة لكن لا يتم نشره.

يحدد بيان ما قبل الموازنة المعلومات الرئيسية التي تحدد الموازنة المقبلة للحكومة. ولا تقوم السعودية بإعداد بيان ما قبل الموازنة.

تصبح الموازنة المقررة بمثابة قانوناً للبلاد عند اعتمادها، وتوفر المعلومات الأساسية اللازمة لجميع تحليلات الموازنة التي تجرى خلال السنة المالية. وبصفة عامة، ينبغي أن يوفر هذا التقرير للجمهور البيانات التي يمكن أن يستخدمها لتقييم أولويات السياسة المعلنة للحكومة ومساءلتها. وتقوم السعودية بإعداد هذا التقرير لكنها لا تنشره، ولا يمكن الاطلاع إلا على بيان صحفي موجز حول الإتفاق المخطط في بداية كل سنة مالية.

موازنة المواطنين عبارة عن عرض غير تقني لموازنة الحكومة يهدف إلى تمكين الجمهور - بما في ذلك الأفراد الذين ليسوا على دراية بالأموال العامة - من فهم خطط الحكومة. ولا تقوم السعودية بإعداد تقرير موازنة المواطنين.

توفر تقارير خلال السنة موجزاً بسير الموازنة أثناء السنة المالية. وتتيح هذه التقارير إجراء مقارنات بينها وبين أرقام الموازنة المُقَرَّة، مما يسهل إدخال تعديلات على الموازنة. ولا تقوم السعودية بإعداد تقارير خلال السنة.

تقدم مراجعة نصف السنة استعراضاً شاملاً لسير الموازنة في منتصف السنة المالية، كما تناقش أي تغييرات قد تطرأ على الافتراضات الاقتصادية التي تؤثر على سياسات الموازنة المعتمدة. وتتيح المعلومات الواردة في هذا التقرير للحكومة والسلطة التشريعية والجمهور التعرف على ما إذا كان ينبغي إدخال تعديلات فيما يخص الإيرادات أو النفقات أو الافتراضات للفترة المتبقية من السنة المالية أم لا. ولا تقوم السعودية بإعداد تقرير مراجعة نصف السنة.

يقارن تقرير نهاية السنة التنفيذ الفعلي للموازنة بالموازنة المُقَرَّة. ومن شأن تقارير نهاية السنة أن تطلع واضعي السياسات على السياسات الضريبية ومتطلبات الديون وأولويات الإنفاق الرئيسية، مما يسهل إدخال تعديلات للسنوات المالية المقبلة. وتقوم السعودية بإعداد تقرير نهاية السنة لكنها لا تنشره.

تقرير تدقيق الحسابات عبارة عن تقييم للحسابات الحكومية يجريه الجهاز الأعلى للرقابة، ويفيد عم إذا كانت الحكومة قد قامت بجمع الإيرادات وإنفاق الدخل الوطني وفقاً للموازنة المعتمدة، وما إذا كان إمساك الدفاتر الحكومية يتسم بالإنجاز والدقة، وكذلك عم إذا كانت هناك مشكلات في إدارة الأموال العامة أم لا. وتقوم السعودية بإعداد تقرير تدقيق الحسابات لكنها لا تنشره.

المشاركة العامة ومؤسسات المساعدة

ثمة طرق أخرى، تتجاوز رفع مستوى إتاحة تقارير الموازنة الرئيسية، من خلالها يمكن جعل عملية الموازنة في السعودية أكثر شفافية. وهذا يشمل ضمان وجود سلطة تشريعية قوية وجهاز رقابي قوي يوفران الإشراف الفعال على الموازنة وكذلك إتاحة المزيد من الفرص لمشاركة الجمهور في عملية الموازنة.

هل أجهزة الإشراف والرقابة فعالة في دورها المتعلق بالموازنة؟

نقاط القوة**	مؤسسات الإشراف والرقابة
ضعيفة	السلطة التشريعية
ضعيفة	الجهاز الأعلى للرقابة

** تم احتساب نقاط قوة السلطة التشريعية والجهاز الأعلى للرقابة من واقع متوسط النقاط التي تم الحصول عليها لمجموعة فرعية من الأسئلة المستمدة من مسح الموازنة المفتوحة المتعلقة بكل مؤسسة من المؤسسات الرقابية. وتم تصنيف متوسط النقاط الذي يتراوح من 0 إلى 33 بأنه ضعيف، والذي يتراوح من 34 إلى 66 بأنه متوسط، والذي يتراوح من 67 إلى 100 بأنه قوي.

وفقاً لمسح الموازنة المفتوحة، يتسم الإشراف على الموازنة الذي تقوم به السلطة التشريعية في السعودية بالضعف لأنها:

- 1- لا تمتلك الصلاحيات الكافية لتغيير مشروع موازنة السلطة التنفيذية في بدء السنة المالية.
- 2- لا تمتلك الصلاحيات الكافية لاعتماد أية تعديلات يتم إدخالها على الموازنة أثناء سير السنة المالية.
- 3- لا يتاح لها الوقت الكافي لمناقشة الموازنة واعتمادها.
- 4- لا تعقد مناقشات علنية حول الموازنة لتتيح للجمهور الحضور أثناء جلسات السلطة التشريعية التي تدلي فيها السلطة التنفيذية بشهادات حيال موازنتها المقترحة.

ووفقاً لمسح الموازنة المفتوحة، يتسم الإشراف على الموازنة الذي يقوم به الجهاز الأعلى للرقابة في السعودية بالضعف للأسباب التالية:

- 1- لا يتمتع الجهاز بالاستقلالية الكاملة عن السلطة التنفيذية، حيث بإمكان السلطة التنفيذية إقالة رئيس الجهاز الأعلى للرقابة دون الحصول على الموافقة النهائية من السلطة التشريعية أو القضائية.
- 2- لا يقوم الجهاز بإصدار تقارير تدقيق الحسابات المتعلقة بالمصروفات النهائية للدوائر الوطنية في حينها.
- 3- لا يمتلك الجهاز قنوات الاتصال المناسبة مع الجمهور.
- 4- لا يقوم الجهاز بالفحص التشريعي الكافي لعمليات تدقيق الحسابات.
- 5- لا يقوم بإصدار تقارير كافية عن خطوات المتابعة التي تتخذها السلطة التنفيذية لمعالجة توصيات تدقيق الحسابات المتعلقة بالإجراءات التصحيحية.

التوصيات

يتعين على المملكة العربية السعودية:

- نشر تقارير الموازنة الرئيسية، بما في ذلك مشروع موازنة السلطة التنفيذية، والموازنة المُقررة، وتقرير نهاية السنة، وتقرير تدقيق الحسابات على مواقع شبكة الإنترنت الحكومية (يتم إعداد هذه التقارير في الوقت الراهن ولكنها للأغراض الداخلية فقط).
- إعداد تقارير بيان ما قبل الموازنة وموازنة المواطنين وتقارير خلال السنة ومراجعة نصف السنة ونشرها.
- تعزيز دور السلطة التشريعية والجهاز الأعلى للرقابة في عملية الموازنة.
- إتاحة الفرص للجمهور لحضور جلسات السلطة التشريعية المتعلقة بالموازنة.